COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

القواعد الدستورية في القرآن الكريم

إعداد

فاروق عمر أحمد القَرداغي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القرآن والسنة

قسم دراسات القرآن والسنة
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

ديسمبر ٢٠١٦م

ملخص البحث

تحاول هذه الدراسة استنباط القواعد الدستورية من القرآن الكريم، بالاستفادة من كتب القانون الدستوري، ودساتير عديدة لدول مختلفة لتحديد القواعد الدستورية، ثم استخراج هذه القواعد من آيات القرآن الكريم، وذلك بالاعتماد على كتب التفسير القديمة والحديثة، وما كتب حول النظام السياسي في الإسلام. فقد تطرق البحث إلى المبادئ العامة للدستور في القرآن الكريم، وهي المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما ذكر السلطات الثلاث في القرآن الكريم، من حيث شكل كل منها، وشروطها، ووظيفتها في القرآن الكريم، وذكر أيضًا الحقوق والحريات الموجودة في القرآن الكريم، مثل الحريات الشخصية، والمعنوية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وجاءت فكرة البحث لتكون ردًا على كل صوت يدعو إلى إبعاد القرآن عن الحياة السياسية والاجتماعية، على أساس أن القرآن لا يصلح مع تطور الأزمان، لأنه لا يحتوي على مقومات دولة حديثة، والباحث اعتمد في دراسته على المنهج الاستقرائي والتحليلي، لجمع الآيات القرآنية المتعلقة بالموضوع، ثم تحليلها بالاستناد على كلام المفسرين والباحثين المهتمين بالموضوع. وقد توصل البحث إلى أن كثيرًا من القواعد الدستورية أشار إليها القرآن الكريم، وأن القرآن الكريم أشار إلى بعض مبادئ السلطات الثلاث، وأن حقوق الإنسان وحرياته منحة إلهية، محفوظة في القرآن الكريم. لذا لابد لأنظمة الحكم في العالم الإسلامي أن تستفيد من القواعد الدستورية المذكورة في القرآن الكريم لكتابة دساتيرهم.

ABSTRACT

This research aims to derive the constitutional rules from the Qur'an by reviewing the books on constitutional laws and constitutions of various countries. Subsequently, it deduces the constitutional rubrics grounded on the traditional as well as modern exegeses and books dealing with the Islamic political system. It also demonstrates the general principles of the constitution expounded in the Quran like political principles, social values and economic integrities. Moreover, it analyses the three powers explained in the Qur'an namely legislative, executive and judiciary, giving special focus to their forms, terms and functions. The research also sheds light on the rights and freedom mentioned in the Qur'an such as personal, moral, political, social and cultural freedom. The current research reflects against all voices which cry for the separation of the Qur'an from political and social life, forwarding the premise that the Qur'an is not appropriate to be used in the current era and does not incorporate the elements of a modern state. The researcher adopted inductive and analytical methods, the former for collecting the Qur'anic verses relevant to the subject and the latter for scrutinising the verses based on the interpretations and researches pertinent to the subject. The present study has proven that the Qur'an has pointed to several constitutional maxims and to certain principles of three branches of powers. In addition, human rights and freedom are divine gifts and protected in the Qur'an. Therefore, the regimes in the Muslim world must make use of the constitutional rules explicated in the Qur'an when drafting their constitutions.

APPROVAL PAGE

The thesis of Farooq Omar Ahmed has been examined and approved by the following:

_____

Radwan Jamal Elatrash
Supervisor

_____

Noor Mohammad Osmani
Internal Examiner

_____

Mohammed Ahmed Eid Alkordi
External Examiner

_____

Muhammad Saad Siddiqui
External Examiner

_____

Mustafa Omar Mohammed
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Farooq Omar Ahmed

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٦م محفوظة لـ: فاروق عمر أحمد القَرداغي

القواعد الدستورية في القرآن الكريم

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: فاروق عمر أحمد القَرداغي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى:

والديَّ العزيزين، أطال الله عمرهما.

زوجتي أم درود، وولدي، درود....

أساتذتي وشيوخي.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

بداية أشكر الله تعالى على فضله وتوفيقه لإنجاز هذه الرسالة، فقد استمدت منه العون، ولا يخيب من استعان به.

ومصداقًا لقول المصطفىﷺ: «من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرًا، فقد أبلغ في الثناء»، من اللازم علي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة الإشراف، وبالأخص أستاذي وشيخي الأستاذ المشارك الدكتور رضوان جمال الأطرش، فلم يبخل علي بعلمه، ووجهني بإرشاداته وتصويباته.

والشكر موصول إلى أصحاب المكتبات الخاصة والعامة، الذين فتحوا لي باب مكتباتهم على مصراعيه، وأخص منهم بالذكر العاملين في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا، ومكتبة كلية القانون– جامعة السليمانية– كوردستان العراق، ومكتبة الأوقاف المركزية في السليمانية. وأسرة المرحوم الدكتور آوات محمد أمين، والمحامي القدير بكر حمة صديق عارف.

كما وأشكر أسرة قسم دراسات القرآن والسنة، بدءا برئيس القسم، وكل الأساتذة الفضلاء، وجميع الموظفين في القسم.

والشكر أيضًا إلى كل من ساهم وساند في إنجاز هذه الرسالة، وبالأخص والدي الشيخ الدكتور عمر أحمد نظامي، وخالي الشيخ علاء نوري، وأستاذي الدكتور صباح محمد نجيب البرزنجي.

وأخيرًا أتوجه بالشكر إلى حكومة إقليم كوردستان العراق، المتمثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لاختياري ضمن البعثة الدراسية.

أقول لكل هؤلاء، جزاكم الله خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٤

أسئلة البحث ٤

أهداف البحث ٥

أهمية الموضوع وسبب اختياره ٥

منهج البحث ٥

الدراسات السابقة ٦

هيكل البحث ١٥

الفصل الثاني: مفهوم الدستور وأنواعه ونشأته وقواعده ومصادره. ١٨

المبحث الأول: مفهوم الدستور وأنواعه. ١٨

المطلب الأول: مفهوم الدستور. ١٨

الفرع الأول: تعريف الدستور لغةً ١٨

الفرع الثاني: تعريف الدستور اصطلاحًا..... ١٨
المطلب الثاني: أنواع الدساتير..... ٢٠
الفرع الأول: باعتبار الشكل أو التدوين، ينقسم الدستور إلى
نوعين..... ٢٠
الفرع الثاني: باعتبار إجراءات التعديل، ينقسم إلى نوعين ٢١
المبحث الثاني: نشأة الدستور وقواعده، ومبدأ سمو الدستور..... ٢٢
المطلب الأول: نشأة الدستور. ٢٢
الفرع الأول: الأسلوب غير الديمقراطي. ٢٣
الفرع الثاني: الأسلوب الديمقراطي..... ٢٤
المطلب الثاني: قواعد الدستور. ٢٥
الاتجاه الأول: الدستور تنظيم للحرية فقط. ٢٥
الاتجاه الثاني: الدستور تنظيم للسلطة فقط..... ٢٦
الاتجاه الثالث: الدستور أداة للتوفيق بين السلطة والحرية. ٢٧
المطلب الثالث: مبدأ سمو الدستور. ٢٨
أولًا- السمو الموضوعي للدستور. ٢٨
ثانيًا- السمو الشكلي للدستور. ٢٩
المبحث الثالث: مصادر الدستور..... ٣٠
المطلب الأول: مصادر الدستور في القانون الوضعي ٣٠
الفرع الأول: المصادر الرسمية..... ٣٠
الفرع الثاني: المصادر التفسيرية. ٣٣
المطلب الثاني: مصادر الدستور في الإسلام ٣٥
الفرع الأول: المصادر الأصلية. ٣٥
الفرع الثاني: المصادر التبعية ٣٩

الفصل الثالث: المبادئ العامة للدستور في القرآن الكريم ٤٣
المبحث الأول: المبادئ السياسية للدستور في القرآن الكريم. ٤٣
المطلب الأول: مبدأ دين الدولة..... ٤٣
المطلب الثاني: مبدأ السيادة. ٤٦
المطلب الثالث: مبدأ الاعتراف بتعدد الديانات والقوميات واللغات. ٤٨
الفرع الأول: الاعتراف بتعدد الديانات ٤٨
الفرع الثاني: الاعتراف بتعدد القوميات. ٥١
الفرع الثالث: الاعتراف بتعدد اللغات..... ٥٣
المطلب الرابع: مبدأ الالتزام بالمعاهدات. ٥٤
المطلب الخامس: مبدأ الشورى. ٥٦
الفرع الأول: تعريف الشورى. ٥٧
الفرع الثاني: الشورى في القرآن الكريم. ٥٩
الفرع الثالث: حكم الشورى. ٦٣
الفرع الرابع: حكم نتيجة الشورى..... ٦٨
الفرع الخامس: مجالات الشورى. ٧٣
المبحث الثاني: المبادئ الاجتماعية للدستور في القرآن الكريم ٧٤
المطلب الأول: مبدأ العدل..... ٧٤
الفرع الأول: معنى العدل. ٧٥
الفرع الثاني: اهتمام القرآن بالعدل. ٧٧
المطلب الثاني: مبدأ المساواة ٨١
أولًا- المساواة في الصفة الإنسانية..... ٨١
ثانيًا- المساواة أمام الشرع والقضاء..... ٨٢
ثالثًا- المساواة في الحقوق والواجبات. ٨٤
رابعًا- المساواة بين المسلمين وغير المسلمين. ٨٥
المطلب الثالث: مبدأ التكافل الاجتماعي. ٨٦

أولًا- الجانب المادي. ٨٧
ثانيًا- الجانب المعنوي. ٨٩
المبحث الثالث: المبادئ الاقتصادية للدستور في القرآن الكريم..... ٩٢
المطلب الأول: مبدأ الدعوة إلى التنمية الاقتصادية. ٩٢
أولًا- استخلاف الإنسان في الأرض لاستعمارها. ٩٢
ثانيًا- الدعوة إلى العمل والاستفادة من خيرات الأرض..... ٩٣
ثالثًا- وضع الخطة الاقتصادية. ٩٣
المطلب الثاني: مبدأ أداء الزكاة..... ٩٤
المطلب الثالث: مبدأ تحريم الربا. ٩٦
المطلب الرابع: مبدأ حماية البيئة ومواردها الطبيعية. ٩٩

الفصل الرابع: السلطات الثلاث في القرآن الكريم..... ١٠٤
تمهيد. ١٠٤
المبحث الأول: السلطة التشريعية في القرآن الكريم. ١٠٧
المطلب الأول: القائمون على السلطة التشريعية. ١٠٨
المطلب الثاني: شروط أعضاء السلطة التشريعية. ١١٤
أولا- الإسلام..... ١١٤
ثانيًا- الذكورة ١١٧
ثالثًا- العلم ١٢١
رابعًا- العدالة والأمانة..... ١٢٤
خامسًا- المواطنة. ١٢٥
المطلب الثالث: وظائف السلطة التشريعية. ١٢٧
أولاً- تمثيل الأمة ١٢٧
ثانيًا- الاجتهاد والتقنين ١٢٨
ثالثًا- مراقبة السلطة التنفيذية ١٣٠

المبحث الثاني: السلطة التنفيذية في القرآن الكريم..... ١٣١
المطلب الأول: طريقة اختيار رئيس السلطة التنفيذية. ١٣٢
أولا- تعريف البيعة وأدلتها..... ١٣٢
ثانيا- كيفية انعقاد البيعة. ١٣٤
المطلب الثاني: شروط رئيس السلطة التنفيذية..... ١٣٧
أولًا- الإسلام..... ١٣٧
ثانيا- الذكورة..... ١٣٧
ثالثا- العلم. ١٣٩
رابعا- العدالة والأمانة..... ١٤٠
خامسا- الصحة. ١٤٠
سادسا- النسب القرشي. ١٤١
سابعا- المواطنة..... ١٤٢
المطلب الثالث: وظائف وصلاحيات السلطة التنفيذية..... ١٤٢
الفرع الأول: وظائف السلطة التنفيذية..... ١٤٢
الفرع الثاني: صلاحيات السلطة التنفيذية. ١٤٨
المبحث الثالث: السلطة القضائية في القرآن الكريم. ١٤٩
المطلب الأول: تكوين السلطة القضائية..... ١٥٠
المطلب الثاني: شروط القاضي. ١٥٢
أولا- الإسلام..... ١٥٢
ثانيا- البلوغ والعقل والحرية ١٥٣
ثالثا- الذكورة ١٥٣
رابعا- العدالة ١٥٤
خامسا- الاجتهاد..... ١٥٤
سادسا- سلامة الحواس. ١٥٤
المطلب الثالث: وظيفة السلطة القضائية. ١٥٥

الفصل الخامس: الحقوق والحريات في القرآن الكريم ١٥٧
المبحث الأول: تعريف الحق والحرية والفرق بينهما وأقسامهما. ١٥٧
المطلب الأول: تعريف الحق. ١٥٧
الفرع الأول: تعريف الحق لغة ١٥٧
الفرع الثاني: معاني الحق في القرآن الكريم ١٥٨
الفرع الثالث: تعريف الحق في الاصطلاح القانوني والشرعي ١٦٠
المطلب الثاني: تعريف الحرية. ١٦٥
الفرع الأول: الحرية لغة. ١٦٦
الفرع الثاني: الحرية في القرآن الكريم ١٦٦
الفرع الثالث: الحرية اصطلاحا ١٦٧
المطلب الثالث: الفرق بين الحق والحرية وأقسامهما ١٦٩
الفرع الأول: الفرق بين الحق والحرية. ١٦٩
الفرع الثاني: أقسام الحق والحرية. ١٧٠
المبحث الثاني: الحقوق والحريات الشخصية. ١٧١
المطلب الأول: حق الحرية الذاتية. ١٧١
أولاً- أسرى الحرب ١٧٢
ثانيًا- ارتكاب بعض الجرائم. ١٧٤
ثالثا- الفقر ١٧٥
المطلب الثاني: حق التكريم الشخصي. ١٧٨
المطلب الثالث: حق الحياة. ١٨٠
المطلب الرابع: حق الأمن. ١٨٤
المطلب الخامس: حق سرية الحياة الخاصة. ١٨٦
المطلب السادس: حرية التنقل. ١٨٧
المطلب السابع: حق حرمة المسكن. ١٩٠
المبحث الثالث: الحقوق والحريات ذات الصبغة القانونية ١٩٣

المطلب الأول: حق التقاضي وضمانات المتهم. ١٩٣
المطلب الثاني: حق اللجوء. ١٩٦
المبحث الرابع: الحقوق والحريات المعنوية. ١٩٩
المطلب الأول: حرية التدين. ١٩٩
المطلب الثاني: حرية الفكر. ٢٠٢
المطلب الثالث: حرية الرأي والتعبير. ٢٠٥
المطلب الرابع: حق التعلم. ٢٠٩
المبحث الخامس: الحقوق والحريات السياسية. ٢١١
المطلب الأول: حريات التجمع. ٢١١
المطلب الثاني: حق الشورى ٢١٢
المطلب الثالث: حق محاسبة الحكام. ٢١٣
المبحث السادس: الحقوق والحريات الاقتصادية. ٢١٤
المطلب الأول: حق التملك. ٢١٤
المطلب الثاني: حق العمل..... ٢١٧
المبحث السابع: الحقوق والحريات الاجتماعية. ٢١٩
المطلب الأول: حق الضمان الاجتماعي. ٢١٩
المطلب الثاني: حقوق الأسرة. ٢٢١
أولًا: حق الزواج ٢٢١
ثانيًا- حقوق الوالدين..... ٢٢٣
ثالثًا- حقوق الطفل. ٢٢٥
رابعًا- الحقوق الزوجية..... ٢٢٩
خامسًا- حق الأقارب. ٢٣٠
سادسًا- حق الميراث..... ٢٣١

الخاتمة ٢٣٢

أولًا- النتائج ٢٣٢

ثانيًا- التوصيات ٢٣٤

قائمة المصادر والمراجع ٢٣٥

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد

فإن أي مجتمع لا بد له من دستور ينظم أموره ويدبر شؤونه، ولا توجد جماعة بشرية بدون نظام أو قواعد دستورية، مكتوبة كانت أو غير مكتوبة.

وهكذا الأمر بالنسبة للجماعة المسلمة، لا بد لهم من دستور منظم للحياة، مستمد من المصدرين الأصليين، القرآن والسنة.

والقرآن الكريم مليء بالآيات التي تشير إلى قضية الحكم، باعتبار أن القرآن دستور نهائي يحكم بين الناس، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ﴾ [النساء: ١٠٥]. فقوله تعالى: ﴿ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ إشارة إلى أن القرآن لم ينزل للقراءة فقط، بل له أهداف أخرى، منها: الحكم بين الناس بالعدل. والرسولﷺ حينما هاجر إلى المدينة واستقر فيها، كتب الوثيقة المشهورة[1] التي يمكن تسميتها بأول دستور مكتوب لأول دولة إسلامية.

والدستور بمعناه الحالي مصطلح جديد، وهو في الأصل يأتي بمعنى الأساس أو القاعدة، وهو كلمة فارسية معربة.[2] والقواعد الدستورية يقصد بها هنا: المواد والبنود الدستورية التي تحدد

---

[1] انظر: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٧٥هـ /١٩٥٥م) ج١، ص٥٠١-٥٠٤.

[2] انظر: عبدالكريم علوان، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (عمان: دار الثقافة، ط١، الاصدار الثاني، ٢٠٠١م)، ص٢٥٥.

شكل الدولة، والحكومة، والسلطات الثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وعلاقة بعضها ببعضها الآخر، وحدود حقوق الأفراد وحرياتها.[٣]

ومن البديهي أنه لا بد لكل دستور من مصادر، سواء من التشريع الإلهي أو الوضعي، ويعتبر الدين من المصادر الرئيسية للدساتير المعاصرة[٤]، والقرآن هو المصدر الأول للتشريع في الإسلام، لذا فلا بد أن يكون هو المصدر الرئيس لاستنباط القواعد الدستورية، خاصة أن القرآن أسس لدستور صالح لكل زمان ومكان، وأصل مبادئه وأصوله.

فعلى سبيل المثال لا الحصر من المبادئ الأساسية للدستور: دين الدولة، مشار إليه في آية: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]، والشورى، ذكرها قوله تعالى: ﴿ ...وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ... ﴾ [الشورى: ٣٨]. والعدل، أشار إليه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [النساء:٥٨].

كما أن موضوع السلطات الثلاث مبادؤها مذكورة في القرآن الكريم، فمثلًا مبدأ الفصل بين السلطات، يمكن استنباطه من قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [الحديد:٢٥]. ويحدد صلاحيات السلطة التنفيذية قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ... ﴾ [الحج: ٤١]. تدل الآية على أن الوظيفة الحقيقية لمن مكنه الله في الأرض وأعطاه السلطة هي إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحول السلطة القضائية، جاء الأمر بالحكم بما أنزل الله في قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ... ﴾ [المائدة:٤٩]، الآية تتضمن أمرًا للرسولﷺ بأن يحكم بين الناس بما أنزل الله، والأمر

---

[٣] انظر: سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة**، (القاهرة: دارالفكر العربي، ١٩٨٨م)، ص٩٩. الموسوعة الحرة، **الدستور**، ar.wikipedia.org/wiki/ ، الاسترجاع، ٢٠١٤/٥/١٧، آخر تعديل لهذه الصفحة ٦ مارس ٢٠١٤.

[٤] انظر: هاني علي الطهراوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (عمان: دار الثقافة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٢٩٩.

للوجوب، "والقضاء هو: الحكم بين الناس بالحق، والحكم بما أنزل الله عز وجل، فكان نصب القاضي لإقامة الفرض، فكان فرضًا ضرورة"[٥].

وفي مجال الحقوق والحريات، ذكر الحرية الدينية قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، يقول صاحب المنار في تفسير هذه الآية: " هذه أول آية نزلت في أن الدين لا يكون بالإكراه، أي لا يمكن للبشر ولا يستطاع، ثم نزل عند التنفيذ ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] أي: لا يجوز ولا يصح به، وذكرنا في تفسيرنا سبب نزولها، وهو عزم بعض المسلمين على منع أولاد لهم كانوا تهودوا من الجلاء مع بني النضير من الحجاز، فأمرهم النبي ﷺ بأن يخيروهم."[٦]

وحق الحياة أشار إليه قوله تعالى: ﴿ ...مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ ... ﴾ [المائدة: ٣٢]، يقول سيد قطب: "إن قتل نفس واحدة، في غير قصاص لقتل، وفي غير دفع فساد في الأرض يعدل قتل الناس جميعاً، لأن كل نفس ككل نفس، وحق الحياة واحد ثابت لكل نفس، فقتل واحدة من هذه النفوس هو اعتداء على حق الحياة ذاتها، الحق الذي تشترك فيه كل النفوس."[٧] وحق الملكية مذكور في قوله جل وعلا: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴾ [يس:٧١]. قال الزمخشري: "(فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ)، أى: خلقناها لأجلهم فملكناها إياهم، فهم متصرفون فيها تصرف الملاك، مختصون بالانتفاع فيها، لا يزاحمون."[٨]

---

[٥] أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ج٧، ص٢

[٦] محمد رشيد رضا، **تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٩٠م)، ج١١، ص٣٩٥.

[٧] سيد قطب إبراهيم حسين، **في ظلال القرآن** (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ط١٧، ١٤١٢هـ)، ج٢، ص٨٧٧.

[٨] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧هـ)، ج٤، ص٢٧.

هذه الآيات وغيرها تقر في أذهان الجميع – مسلمين وغير مسلمين– أن القرآن ليس حروفًا تتلى ويتغنى بها، بل هو دستور قيم فاعل في نشر العدل والشورى والمساواة والحرية وغير ذلك من مبادئ حكم رشيد.

هذه الدراسة بإذن الله تعالى محاولة متواضعة لاستنباط القواعد الدستورية من كلام رب العالمين، إسهامًا من الباحث في الرد على العلمانيين، الذين يحاولون إبعاد الإسلام عن الحكم في العالم الإسلامي، كي يحصروا الرسالة الإلهية في زوايا المساجد، دون أن يكون لها دور وتأثير في تنظيم الحياة وتجميلها. راجين من الباري التوفيق والسداد.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في اتهام الإسلام بأنه شريعة جامدة، وأن القرآن الكريم لايتناسب وتطور الأزمان، بل نص تاريخي نبت في بيئة صحراوية، وجاء لفترة زمنية محددة، لذا لا يصلح أن يكون دستورًا لدولة حديثة، ومنظمًا للمجتمع على أساس دستوري، لأنه لم يحدد القواعد التي لا بد لكل دستور أن يتضمنها، وأنه سَلَب حرياتِ الإنسان، ولم يضمن حقوقه، وبالتالي لا يصلح أن يكون دستورًا ولا مصدرًا له، كما أن عدم وجود دراسة شاملة حول هذا الموضوع زاد من طبيعة المشكلة. ولحل هذه المشكلة يطرح البحث الأسئلة التالية:

أسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة على جملة من الأسئلة التي تتعلق بالقواعد الدستورية في القرآن الكريم. وهي كالآتي:

١- ما المقصود بالدستور وأنواعه، وكيف نشأ الدستور؟ وما هي قواعده؟ وما هو سمو الدستور؟ وما هي مصادره؟
٢- ما المبادئ العامة للدستور في القرآن الكريم؟
٣- ما السلطات الثلاث في القرآن الكريم؟
٤- ما الحقوق والحريات الواردة في القرآن الكريم؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١- التعريف بالدستور، وذكر أنواعه، وكيفية نشأته، وبيان قواعده، وسموه، ومصادره.

٢- بيان المبادئ العامة للدستور، وذكر أدلتها في القرآن الكريم.

٣- ذكر السلطات الثلاث في القرآن الكريم.

٤- ذكر الحقوق والحريات الواردة في القرآن الكريم.

أهمية الموضوع وسبب اختياره

تتلخص أهمية الموضوع في ما يلي:

١- إذا كان الشمول سمة من سمات الإسلام العليا، فلا بد من أنه يشمل بنهجه كل جوانب الحياة الدستورية، ومن فضل الله علينا أن القرآن الكريم قد شرع قواعد دستورية خالدة يمكن الاستفادة منها من قبل أنظمة الحكم في العالم الإسلامي، والدراسة هذه تعين على تحديد هذا الهدف النبيل.

٢- عدم وجود دراسة في هذا الموضوع، إذ رغم الاعتراف بأن القرآن هو المصدر الأساس للتشريع، إلا أنه حسب اطلاعي المتواضع لم أجد دراسة شاملة للقواعد الدستورية التي يتضمنها القرآن الكريم، بل وردت أمثلة قليلة لا تفي بالغرض.

وسبب اختياري لهذا الموضوع ما نسمعه هنا وهناك من ادعاءات تدعو إلى إبعاد وإقصاء القرآن والشريعة عن سدة الحكم وتنظيم الحياة، وعن جعله مصدرًا لدساتير الشعوب الإسلامية، وكذلك ما قرأته في بعض كتب النظام السياسي الإسلامي ما يشجع الباحثين على تخصيص دراسة قرآنية للقواعد الدستورية، لذا اخترت هذا البحث.

منهج البحث

يعتمد البحث على المناهج الآتية:

١- **المنهج الاستقرائي:** وذلك باستقراء وجمع الآيات القرآنية ذات الصلة بالموضوع، وتصنيفها بما يتناسب ومباحث الدراسة، ثم الرجوع إلى كتب التفاسير القديمة والحديثة.

كما ويتم استثمار ماكتب حول الدستور والنظام السياسي في الإسلام لاستخراج القواعد الدستورية الموجودة في القرآن الكريم.

٢- **المنهج التحليلي**: لتحليل الآيات القرآنية، وبيان مضامينها، وإظهار الشواهد فيها بالاستعانة بكتب التفاسير والأحاديث الصحيحة المتعلقة بالموضوع وما قيل في هذا الصدد، ثم مناقشة أقوال المفسرين و المهتمين بهذا المجال و تحليلها ومعرفة قوة استدلالها لاستنباط قواعد دستورية يمكن الاستعانة بها من قبل أنظمة الحكم في العالم الإسلامي.

الدراسات السابقة

هناك كتب كثيرة حول نظام الحكم في الإسلام، لكن لم أطلع على دراسة شاملة للقواعد الدستورية في القرآن الكريم، بل توجد إشارات على سبيل التمثيل مع اعتبار القرآن الكريم مصدرًا رئيسًا من مصادر الدستور، ونشير إلى بعض هذه الدراسات بإذن الله تعالى:

الدستور من القرآن العظيم و الأحاديث الشريفة.[٩] للأستاذ عبدالحميد جودة السحار.

وهو كتاب صغير الحجم والصفحات، في حدود سبعين صفحة، بيَّن المؤلف فيه أهمية التشريع، وأنه لا توجد أمة بدون تشريع وإن كان وضعيًا. كما أن المؤلف قسم الكتاب إلى قسمين: خصص القسم الأول للآيات القرآنية والثاني للأحاديث المتعلقة بموضوع الدستور، وذكر آيات وأحاديث متعلقة بقواعد الدستور، مثل: دين الدولة، والحياة الديمقراطية، والديمقراطية الاقتصادية، والسلطة القضائية، مكتفيا بذكر الآية والحديث فقط بدون تعليق أو تفسير.

هذا الكتاب يفيد البحث من جانب استقراء الآيات القرآنية فقط، ويضيف البحث الشرح والتفسير والاستنباط للقواعد الدستورية إن شاء الله تعالى.

---

[٩] عبدالحميد جودة السحار، **الدستور من القرآن العظيم والأحاديث الشريفة** (القاهرة: دار مكتبة مصر، د.ط، ١٩٧١م).

الدستور الإسلامي، لأبي بكر الجزائري.[١٠]

كتاب صغير الحجم، في حدود تسعين صفحة، جاء الكتاب على شكل دستور، يحتوي على أبواب وفصول ومواد، مع شرح بسيط أو أدلة قليلة لبعض مواده. الكتاب مقسم إلى أربعة أقسام: القسم السياسي، قسم الأحكام القضائية والجنائية، قسم العقائد، قسم العبادات. لكن المؤلف لم يكتب شيئا في الأقسام الثلاثة الأخيرة إلا مقدمة بسيطة، وأحال القاريء إلى كتاب آخر له بعنوان (منهاج المسلم)، وخصص الكتاب للقسم السياسي في أبواب ثمانية وفصول متعددة، وتكلم عن موضوعات كثيرة في هذا القسم، تكلم عن الحكومة في دولة الخلافة، وتكوينها، والولاة، وكيفية حكم الأقاليم وإدارتها، وإدارة المدن والقرى. ثم تحدث عن قوى الأمن والدفاع من حيث تكوينها، وتكلم عن التجنيد والخدمة العسكرية، وتسليح الجيش وتموينه، وحالات استخدام القوى الدفاعية. وخصص بابًا للمال والاقتصاد، تكلم فيه عن حرمة المال وهيمنة الحكومة عليه، وإنماء مال الدولة، وكيفية صرفه وإنفاقه. وباب آخر مخصص للتربية والتعليم، من حيث وجوب التعليم، والمواد المدروسة، وتقسيم التعليم إلى اختياري واجباري، وتعليم النساء. وتكلم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسماه بالتوجيه والارشاد، وتحدث عن تكوين هيئة للعمال ووظيفة هذه الهيئة، وأشار إلى تقاعد العمال، والتأمين الخاص بالعمال وحكمه من الناحية الشرعية. ثم أثار موضوع الأعمال الخارجية للخلافة، وعلاقة الخلافة بالأمم والشعوب خارج حدودها، ومسألة تبادل دولة الخلافة السفارات مع الدول. وفي النهاية تكلم عن المجلس التشريعي باختصار أو هيئة الافتاء كما يسميه المؤلف.

هذا الكتاب يمكن الاستفادة منه في بعض موضوعاته، خاصة في الفصل الأول من هذه الدراسة الذي يتكلم عن المبادئ العامة. لكن فيه قضايا دستورية وغير دستورية، فمن الموضوعات الدستورية الأصلية هي الحقوق والحريات، فالكتاب لم يتطرق إليها أصلا، ولم يتكلم عن السلطات في الدولة، وهذا ما يعالجه هذه الدراسة ضمن موضوعاته بإذن الله

---

[١٠] أبو بكر الجزائري، **الدستور الإسلامي** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٣٩١هـ).

تعالى، أضف إلى ذلك أن الكتاب عام يتكلم عن الدستور في الإسلام، لكن هذا البحث خاص بالقواعد الدستورية في القرآن الكريم.

حقوق الإنسان بين القرآن والإعلان،[١١] للدكتور أحمد حافظ نجم.

قسم المؤلف كتابه إلى أربعة مباحث، في المبحث الأول عرف بالحقوق والحريات، وكيفية نشأتها، وحدود الحريات العامة، وضمانات الحقوق والحريات في الإسلام. وفي المبحث الثاني تكلم عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تناول نبذة عن القيمة القانونية للإعلان، وقصة صدوره، وأهميته، والحقوق والحريات التي تتضمنه، واتفاقيتين دوليتين لحقوق الإنسان. وفي المبحث الثالث قارن المؤلف بين الحقوق والحريات في القرآن الكريم وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقسمه إلى قسمين: الحريات التي وردت في القرآن وفي الإعلان، والحريات التي وردت في القرآن ولم يرد في الإعلان.وفي المبحث الرابع تكلم عن الحقوق والحريات في الدستور المصري ودساتير عربية أخرى.

هذا الكتاب يفيد البحث في موضوع الحقوق والحريات، لكن تناوله لموضوع الحقوق في القرآن قليل جدا، إذ حصره في مبحث واحد فقط، وباقي الكتاب يتحدث عن الحقوق والحريات في الإعلان وفي الدساتير العربية، ويحاول البحث أن يتدارك ما فاته بإذن الله تعالى.

تدوين الدستور الإسلامي،[١٢] لأبي الأعلى المودودي.

هذا الكتاب يعبر عن وجهة نظر المؤلف–رحمه الله– حول تدوين الدستور الإسلامي ومسائله. حيث يبدأ المؤلف كتابه بطرح مشكلة، وهي كيف نريد تطبيق الدستور الإسلامي مع أنه غير مكتوب حتى الآن؟ ولكتابة دستور إسلامي لا بد من تحديد مصادره التي يستخرج منها. وهي القرآن، والسنة، وأعمال الخلفاء الراشدين، ومذاهب المجتهدين. ثم أشار إلى المسائل التي لابد للدستور الإسلامي أن يتضمنه في شكل أسئلة، ويرد على هذه الأسئلة في الكتاب. أولى المسائل في الدستور الإسلامي بنظره هي مسألة الحاكمية، ومن يستحق

---

[١١] أحمد حافظ نجم، **حقوق الإنسان بين القرآن والإعلان** (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت).

[١٢] أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).